من المغادرين في مطار الكويت

أكد أن الهدف من منع استقبال أي مسافر من هذه الدول هو شدة انتشار الڤيروس وارتفاع حالات الإصابة بها

الفداغي لـ«الأنباء»: رفع مقترح لـ«الصحة» بحجر الوافدين القادمين داخل الكويت بدلاً من الدول الأخرى

ثامر السليم

قال نائب مدير عام شؤون مطار الكويت الدولي ومدير الإدارة الهندسية ورئيس اللجنة التنفيذية لإعادة التشغيل التجاري في مطار الكويت م.صالح الفداغي انه بناء على تعليمات السلطات الصحية فإن التعميم الصادر سابقا لكل شركات الطيران العاملة في مطار الكويت الدولي بحظر الطيران التجاري إلى الدول الـ 34 المحظورة مازال ساريا، وهي: الهند وإيران والصين والبرازيل وكولومبيا

م.صالح الفداغي

وأرمينيا وبنغلاديش والفلبين وسورية وإسبانيا والبوسنة والهرسك وسريلانكا ونيبال والعراق والمكسيك وإندونيسيا وتشيلي وباكستان ومصر ولبنان وهونغ كونغ وإيطاليا ومقدونيا الشمالية ومولدوفا وبنما وبيرو وصربيا ومونتينيغرو والدومينيكان وكوسوفو وافغانستان واليمن وفرنسا والأرجنتين، مؤكدا انه يمكن لأي مسافر من الدول الـ 34 الممنوعة البقاء في أي دولة من غير الدول الممنوعة 14 يوما، ومن ثم يحضر شهادة PCR قبل القدوم الي الكويت، لافتا الى ان هناك مقترحا تم رفعه لوزارة الصحة بحجر الوافدين القادمين داخل الكويت بدلا من الدول الأخرى وتقوم وزارة الصحة بدراسة هذا المقترح للموافقة عليه من عدمه.

وأضاف م.الفداغي في تصريح خاص لـ«الأنباء» ان الهدف من منع استقبال اي مسافر من هذه الدول هو قراءات عديدة من قبل وزارة الصحة منها توصيات واحصائيات منظمة الصحة العالمية، وشدة انتشار الڤيروس بالإضافة الى ارتفاع حالات الإصابة بهذه الدول، مشيرا الى انه تم السماح لشخص واحد بالدخول الى المطار واستقبال ذويه العائدين من الخارج.

ولفت الى ان الإدارة العامة للطيران المدني وكذلك الجهات المختلفة الحكومية منها والخاصة يعملون على مدار الساعة منذ جائحة «كورونا» دون توقف بل كانت هناك زيادة في ساعات العمل بالأيام الأولى، مؤكدا استمرار عمليات الشحن وعمليات الاجلاء والاخلاء ونحن نسير وفق الخطة التي اعتمدها مجلس الوزراء وهي مرحلة التشغيل التجاري 30٪ بالنسبة للحركة الاجمالية وبمجرد اكتشاف اللقاح سنعود للحركة الطبيعية.

في اليوم الأول لفتح المنافذ بين البلدين الشقيقين باعتماد جوازات السفر ووجود شهادة PCR صالحة

دخول وخروج مئات المواطنين الكويتيين والسعوديين والخليجيين عبر منفذ النويصيب

عدد من السيارات اثناء دخولها الكويت عبر منفذ النويصيب

- دخول الكويتيين والخليجيين من «النويصيب» فقط ومن 8 صباحاً إلى 2 ظهراً و«السالمي والنويصيب» مفتوحان باستمرار
- الخليجيون العاملون بالجهات الحكومية يلزمهم إخطار لـ«الصحة» برغبة جهاتهم في عودتهم إلى مقار عملهم

أمير زكي ـ عبدالهادي العجمي

شهد منفذ النويصيب الحدودي بين الكويت والمملكة العربية السعودية دخول ومغادرة «العشرات» من المواطنين الكويتيين والسعوديين وايضا مواطني دول مجلس التعاون الخليجي منذ الصباح الباكر في اليوم الأول لفتح المنافذ بين البلدين الشقيقين، وذلك بعد فترة اغلاق تجاوزت الـ6 اشهر بسبب جائحة كورونا.

هذا وأكد مصدر أمني مطلع أن وزارة الداخلية حددت منفذ النويصيب فقط لدخول الكويتيين والخليجيين إلى الكويت، فيما يمكن الخروج من منفذي النويصيب والسالمي وذلك في حركة الدخول والخروج من وإلى المملكة العربية السعودية اعتبارا من امس 15 الجاري.

وكشف المصدر عن أحقية أي خليجي في المغادرة الى المملكة العربية السعودية حسب التعليمات الواردة بهذا الخصوص من قبل السلطات السعودية، على أن يستوجب أن تكون بحوزته شهادة PCR صادرة قبل 48 ساعة قبل السفر تثبت خلوه من «كورونا»، باستثناء الأطفال الصغار، حتى لا يتكبدوا عناء العودة مجددا وكذلك وجود جواز سفر، لافتا الى ان هناك مسافرين تم ارجاعهم بسبب عدم حملهم جوازات السفر والتي هي الوثيقة الوحيدة المعتمدة التي حددتها المملكة للسفر اليها في ظل ازمة «كورونا».

وبالنسبة للخدم او حملة الإقامة 20 المرافقين للكويتيين او الخليجيين، فإن دخولهم المملكة مرهون بوجود تأشيرة صادرة عن سفارة المملكة في الكويت.

ولفت المصدر الى ان السلطات الكويتية ومن خلال منفذ النويصيب تسمح بالدخول اليها فقط للمواطنين شريطة وجود PCR وكذلك للخليجيين الذين يعملون في بعض وزارات الدولة على أن تكون الوزارات التي يعملون بها قد أرسلت إخطارات الى «الصحة» برغبتها في عودة الخليجيين الى مقار عملهم، أما دون ذلك فلم ترد حتى الآن تعليمات.

وأشار المصدر الى ان دخول الكويتيين والخليجيين عبر منفذ النويصيب يكون في الفترة تحديدا من 8 صباحا حتى الساعة 2 بعد الظهر، أما بالنسبة للخروج فإن المنفذين (السالمي والنويصيب) مفتوحان باستمرار، مؤكدا ان الكوادر البشرية متواجدة على مدار الساعة. وبشأن الاعداد التي خرجت في اليوم الاول، قال المصدر: حتى الآن هي بالمئات وسيتم حصرها يوميا.

وختم المصدر قائلا: ان اغلب المغادرين من المواطنين الكويتيين هم «اصحاب الحلال» الذين انقطعوا عن حلالهم طوال جائحة كورونا.

السفارة السعودية تعيد فتح قسم التأشيرات اليوم

أسامة دياب

أعلنت سفارة المملكة العربية السعودية الشقيقة عن اعادة فتح قسم التأشيرات ابتداء من اليوم الاربعاء 28 محرم 1442هـ الموافق 16 سبتمبر 2020م.وأوضحت السفارة انه حرصا على سلامة وصحة المراجعين، فإن التقديم للحصول على تأشيرة الدخول سيتم عن طريق المكاتب المعتمدة لدى السفارة فقط، وهي: (الجزيرة، إيلاف الديرة، الفجر، الدرعية، بيت الإيمان، معاملتكو، الصقر، الجنادرية، صحارى، العالم المتطور).

رجال الداخلية يسهلون عملية المرور

المنفذ بجاهزية كاملة لعملية دخول وخروج القادمين والمغادرين

الأجهزة الرقابية ودورها في مكافحة الاتجار بالبشر

بقلم: بدر مشاري الحماد
نائب رئيس جهاز المراقبين الماليين بالوكالة (سابقا)
bader.alhammad94@gmail.com

عندما شدد سمو رئيس مجلس الوزراء في لقاء سابق مع رؤساء وممثلي الأجهزة الرقابية الحكومية، على اتخاذ خطوات حقيقية وجادة لاستئصال منابع الفساد بالدولة، وتأكيده على أن مثل تلك الخطوات لا تأتي الا من خلال العمل كفريق حكومي واحد وبتعاون تلك الجهات، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستقلالية التي منحها القانون لتلك الجهات الرقابية، كان لمثل هذا اللقاء مدلولات واضحة عن مدى الاستياء الرسمي والشعبي من مسألة الفساد المتفشي بالدولة.

ويأتي لقاء سمو رئيس مجلس الوزراء هذا في ظل التوجيهات السامية لسمو الأمير شفاه الله، والمتعلقة بحماية المال العام ومكافحة الفساد وفرض هيبة القانون، وفي ظل أيضا ازدياد حجم المخالفات التي ترصدها الجهات الرقابية رغم تعددها.

والفساد كظاهرة لم يعد نطاق أثره محليا، بلى تعدت آثاره هذا النطاق ليكون على مستوى دولي، خاصة فيما يتعلق بجريمة غسيل الأموال والاتجار البشر، الامر الذي بلا شك سينعكس سلبا على سمعة الكويت في المحافل الدولية، لذلك أصبحت قضية محاربة مثل هذا النوع من الفساد وصوره المتعددة مسؤولية وطنية بالدرجة الأولى.

والآن في ظل تلك التوجيهات السامية، وفي ظل تحرك الحكومة في تنفيذ تلك التوجيهات، والتي بدأت باللقاء الموسع مع الأجهزة الرقابية الحكومية، فعلى الأجهزة الرقابية ان تعيد صياغة استراتيجيتها بما يتسق مع تلك التوجيهات، ويكون ذلك من خلال العمل بعدة مسارات مختلفة في آن واحد.

فمن المفترض بعد اللقاء المذكور والذي عقد في التاسع من شهر يوليو 2020، ان تتخذ الجهات الرقابية التي شاركت في هذا اللقاء خطوات تنفيذية جادة تجاه مكافحة الفساد، منها ما يتعلق بتفعيل ادواتها الرقابية التي تملكها بموجب قوانين انشائها، ومنها ما يتعلق بتفعيل سبل التعاون بين الأجهزة الرقابية في القضايا الرقابية المشتركة، وذلك من خلال إنشاء منصة لذلك وفق مذكرات تفاهم بين تلك الأجهزة.

ولعل الاتجاه بإنشاء مثل تلك المنصة قد جاء بقرار مجلس الوزراء الذي عقد مؤخرا، والقاضي بشكيل لجنة عليا برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء وعضوية الأجهزة والجهات الرقابية الحكومية، لتتولى دعم جهود تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتفعيل التعاون والتنسيق والتكامل بين الأجهزة الرقابية.

وعلى الرغم من تعدد التشريعات المتعلقة بالأجهزة الرقابية والتي يفترض بها ان تحقق التكامل فيما بينهما، الا انه لا توجد أي موانع من قيام الجهات الرقابية بدراسة تشريعاتها وإعادة النظر فيها إذا استلزم الامر ذلك، بهدف سد الثغرات فيها، وبما يتناسب مع متطلبات الدولة الحالية في محاربة الفساد، ويمكن ان تتخذ الجهات الرقابية أيضا الخطوات التنفيذية مباشرة ودون تأخير إذا لم يستلزم الامر تعديل تلك التشريعات بقوانين، كالمراسيم والقرارات والتعاميم واللوائح التي تنظم آليات العمل.

فعلى سبيل المثال لا الحصر جهاز المراقبين الماليين يعتبر أحد الأجهزة الرقابية التي تعنى بتحقيق الرقابة المالية المسبقة على الأداء المالي للدولة، كما يستهدف الجهاز ضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء المالي العام، وتعزيز المصداقية والثقة بالإجراءات المالية، وذلك من خلال التأكد من مدى مطابقة الأداء المالي للقوانين والأنظمة واللوائح والتعاميم والقرارات المنظمة لها.

فرقابة الجهاز المسبقة والتي تسمى (الرقابة المانعة/ الوقائية)، تلزمه بالتحقق من مدى اتساق التصرفات المالية بالجهات والمؤسسات للقوانين والقرارات والتعليمات المالية، ومدى استيفائها للمستندات المؤيدة لها، كما تلزمه بالامتناع عن إجازة أي من التصرفات المالية في حال عدم اتساقها للقوانين والقرارات والتعليمات المالية، الا بتوقيع الوزير او رئيس الجهة وعلى مسؤوليته السياسية والقانونية.

وقد أصدر جهاز المراقبين الماليين تعميما في شأن الاجراءات الخاصة بتنفيذ احكام المادة 14 من القانون رقم 23 لسنة 2015 المتعلقة بالامتناع عن توقيع الاستمارة (التصرفات المالية)، وقد حدد التعميم الحالات التي يمتنع المراقب المالي عن اجازتها وحصرها بـ 20 حالة.

ووفقا للتشريعات التي تنظم عمل جهاز المراقبين الماليين، فإنه يملك ان يصدر تعديلا بكل يسر على هذا التعميم، بحيث تتم إضافة حالة ضمن حالات الامتناع، والتي تخول المراقب المالي الامتناع عن اعتماد أي تصرف مالي يتعلق بعقود الخدمات في حال عدم تقديم الشركات والمقاولين ما يثبت تحويل رواتب عمالتها للبنوك، وبان تكون العمالة على إقامة تلك الشركات والمقاولين، علما بان تلك الاشتراطات هي أصلا ترد ضمن وثائق المناقصات والممارسات الحكومية.

فعلى الرغم من ان هذا التعديل الاجرائي يعتبر بسيطا في تنفيذه، الا انه يعتبر كبيرا في أثره وأهميته، فهذا التعديل الاجرائي الرقابي كفيل بالمساهمة في الحد من سبل الاتجار بالبشر، كما ان له انعكاسات ودلالات دولية على جدية الدولة في مكافحة الاتجار بالبشر.

ختاما نؤكد انه يمكن للجهات الرقابية ان تلعب دورا محوريا في مسألة مكافحة الاتجار بالبشر من خلال إعادة صياغة آليات عملها بما يخدم هذا الهدف.

بناءً على القرار الجمهوري رقم 450 لسنة 2020 ابتداءً من اليوم

القنصلية المصرية: تعديل رسوم الخدمات والمعاملات القنصلية

قائمة رسوم الأعمال القنصلية من ٢٠٢٠/٩/١٦

٦٠,٠٠٠	د.ك	جواز سفر جديد مميكن
٧٥,٠٠٠	د.ك	جواز سفر جديد بدل فاقد أو تالف
٥١,٠٠٠	د.ك	وثيقة سفر فلسطينية مميكنة
١٦,٠٠٠	د.ك	تصديق – توكيل عادي
٤٤,٠٠٠	د.ك	تصديق – توكيل تجاري
١٣,٠٠٠	د.ك	شهادة غير تجارية (شهادة لمن يهمه الأمر)
٣٤,٠٠٠	د.ك	تجديد تصريح عمل مؤهل عالي
٢٨,٠٠٠	د.ك	تجديد تصريح عمل مؤهل متوسط
٣,٠٠٠	د.ك	دفتر تصريح عمل
٧٠,٠٠٠	د.ك	عقد زواج غير مسمى
٧٦,٠٠٠	د.ك	اشهاد طلاق
١٢,٠٠٠	د.ك	رسوم اشراف علمي عام واحد
١٠٥٠,٠٠٠	د.ك	رسوم جنسية

قائمة رسوم الأعمال القنصلية من ٢٠٢٠/٩/١٦

٨,٠٠٠	د.ك	شهادة ميلاد مميكنة أول مرة خلال ٣ شهور – أو وفاة
١٤,٠٠٠	د.ك	شهادة ميلاد مميكنة أول مرة بعد مرور ٣ شهور – أو وفاة
١٥,٠٠٠	د.ك	شهادة ميلاد مميكنة أول مرة بعد مرور سنة – أو وفاة
٨,٠٠٠	د.ك	طلب تصحيح أو تغيير بيانات
٨,٠٠٠	د.ك	طلب تصحيح أو تغيير بيانات شهادة ميلاد أو وفاة
٢٠,٠٠٠	د.ك	طلب الحصول على مستخرج مترجم (ميلاد/وفاة/زواج/طلاق)
٨,٠٠٠	د.ك	طلب تصحيح أو تثبيت أو ابطال (جنسية أو ديانة)
٤,٠٠٠	د.ك	طلب مستخرج من شهادة ميلاد أو وفاة مميكنة لمرة ثانية
٤,٥٠٠	د.ك	صحيفة حالة جنائية عادية
٥,٠٠٠	د.ك	صحيفة حالة جنائية عاجلة
٢,٠٠٠	د.ك	نموذج ١ جند
٢,٠٠٠	د.ك	نموذج ٢ جند
٢,٠٠٠	د.ك	نموذج ٦ جند
٢,٠٠٠	د.ك	اقرار ذمة مالية
٢,٠٠٠	د.ك	نموذج رقم ٧/٤٠ (تالف)

أسامة أبوالسعود

أعلنت قنصلية جمهورية مصر العربية في الكويت تعديل قيمة رسوم الخدمات والمعاملات القنصلية وذلك بناء على القرار الجمهوري رقم 450 السنة 2020.

وستطبق قائمة بالرسوم الجديدة للخدمات والمعاملات القنصلية اعتبارا من اليوم. وشملت التعديلات الجديدة زيادة رسوم إصدار جواز السفر من 56 الى 60 دينارا، و75 دينارا لإصدار جواز بدل تالف أو فاقد و51 دينارا لإصدار وثيقة سفر فلسطينية مميكنة، وعقد زواج غير مسمى بـ 70 دينارا وإشهاد طلاق بـ 76 دينارا.

كما شملت الرسوم الجديدة تصديق توكيل عادي 16 دينارا، والتجاري 44 دينارا، وتجديد تصريح العمل للمؤهل العالي 34 دينارا، والمؤهل المتوسط 28 دينارا، و21 دينارا للدخول لسفرة واحدة و30 دينارا لسفرات متعددة.